العرب
الأحد 2021/08/22
السنة 44 العدد 12156

معركة الفساد تبلغ أشدّها في تونس

قيس سعيد يستبق مناورات خصومه حول ملفات فساد بحمايتها

عكست قرارات الرئيس التونسي قيس سعيد المتعلقة بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أعقاب إخلاء مقرها من الموظفين وإنهاء مهام كاتبها العام، محاولة لحماية الهيئة في ظل ما تحتويه من ملفات خطيرة ومعطيات خاصة بمواطنين ومسؤولين بالبلاد، وسط مخاوف من إتلافها أو تسريبها.

هيئة مكافحة الفساد في قلب الصراع السياسي

تونس - بلغت المعركة ضد الفساد أشدها في تونس مع إصدار الرئيس قيس سعيد قرارات تقضي بإنهاء مهام الكاتب العام للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (هيئة مستقلة)، فيما قامت قوات الأمن بإخلاء مقر الهيئة والإشراف على حمايته، وذلك لتفادي إتلاف ملفات في غاية الخطورة مرتبطة بقضايا فساد.

وجاء في بيان للرئاسة التونسية أن سعيّد "أصدر أمرا رئاسيا يقضي بإنهاء مهام أنور بن حسن الكاتب العام للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، مضيفا أن "المكلف بالشؤون الإدارية والمالية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سيتولى مباشرة جميع أعمال التصرف التي يقتضيها السير العادي لمصالح الهيئة، وذلك بصفة وقتية".

كما وضعت السلطات الأمنية الرئيس السابق لهيئة مكافحة الفساد شوقي الطبيب قيد الإقامة الجبرية الجمعة، وذلك بعد ساعات من إخلاء الشرطة مقر الهيئة.

وقال الطبيب في تدوينة على حسابه في فسيبوك "دورية أمنية ترابط أمام بيتي أعلمتني أنه صدر قرار بوضعي تحت الإقامة الجبرية (...) في خرق لحقي الذي يكفله القانون والدستور".

غازي الشواشي

هناك تخوف من تسريب ملفات مهمة بهدف تحقيق مآرب

مصطفى عبدالكبير

الهيئة تضع يدها على ملفات حساسة متعلقة بسياسيين

وفي وقت سابق طوقت قوات الشرطة مقر الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد وأخلتها من الموظفين في محاولة على ما يبدو من السلطة التنفيذية التي يترأسها الرئيس سعيد لعدم إتلاف أي ملفات أو تسريب أي وثائق حساسة وفي غاية الأهمية تتعلق بقضايا فساد.

وأثارت قرارات سعيد جدلا في البلاد بين مرحب بتحركاته أعقاب ما عرف بحراك الخامس والعشرين من يوليو الماضي باعتبارها إجراءات متممة للمعركة ضد الفساد على جميع المستويات، وبين من ندد بقراراته الأخيرة خاصة في ما يتعلق بالهيئة.

وأبدت أوساط سياسية وحقوقية استغرابها من إقدام سعيد على هذه الخطوات دون توضيح مبررات ذلك للرأي العام. وتساءل هؤلاء حول ما إذا كان إخلاء مقر الهيئة من الموظفين مرده مخاوف من تسريب ملفات مهمة.

وأعربت منظمة أنا يقظ (فرع منظمة الشفافية الدولية في تونس) عن استغرابها من هذا القرار المفاجئ دون تقديم أي تفاصيل أو بيان بشأن أسبابه.

وشددت المنظمة على أهمية حماية الملفات المودعة لدى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لما تحتويه من معطيات حساسة ومعلومات شخصية (تصاريح بالممتلكات والمكاسب، شكاوى وتبليغات عن الفساد...) وأن كل محاولة للمسّ من هذه المعطيات تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون.

وأكدت المنظمة على وجوب أخذ كل الاحتياطات اللازمة لحماية هوية المبلغين عن الفساد الذين قاموا بإيداع ملفات لدى مصالح الهيئة.

وعلى رغم إشادة طيف واسع من التونسيين بتحركات سعيد بخصوص قضايا الفساد التي تنخر البلاد، إلا أنها برأي آخرين ما زالت تفتقد إلى استراتيجية واضحة.

وأشار غازي الشواشي الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي في حديثه لـ"العرب" إلى "ضرورة معرفة أسباب ومبررات هذه الخطوة خاصة أن هناك ملفات تتعلق بتصريحات ممتلكات لتونسيين ومسؤولين في الدولة من ضمنهم رئيس الدولة، إضافة إلى ملفات المبلغين عن الفساد الذين يحظون بحماية قانونية، وملفاتهم محفوظة بطريقة سرية".

وتابع "يجب التوضيح للرأي العام مبررات إخلاء مقر الهيئة وحملة الإعفاءات داخلها". وبرأيه كان على سعيد التفكير في تعيين رئيس جديد على رأسها.

وفي تقديره يكمن الحل اليوم في خضوع الهيئة إلى رقابة القضاء ولو ظرفيا لحماية دورها في مكافحة الفساد والإثراء غير المشروع.

وفيما وصف الشواشي قرارات سعيد بالغامضة بشأن الهيئة، إلا أنه عزا ذلك إلى وجود تخوف من تسريب ملفات مهمة بهدف تحقيق مآرب.

ويعتقد متابعون أن سعيد استبق مناورات خصومه خاصة ممن تلاحقهم شبهات فساد بمحاولته حماية وتحصين الهيئة، وذلك تجنبا لخضوعها للابتزاز أو المساومة.

وتتولى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي أحدثت في نوفمبر عام 2011، اقتراح سياسات لمكافحة الفساد وإصدار مبادئ توجيهية عامة، كما تبدي رأيها في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة الفساد. وتجمع الهيئة البيانات المتعلقة بالفساد وتسهل الاتصال بين الجهات الفاعلة وتنشر ثقافة مكافحة الفساد.

ولطالما أثارت الهيئة الجدل في الشارع التونسي وسط شكوك في استقلاليتها وخضوعها لأجندات الأحزاب الحاكمة، فيما يؤكد مراقبون ما تواجهه من تحديات بسبب الصراعات السياسية واستغلال الأحزاب ورقة الفساد في تصفية الحسابات.

وأبرز مصطفى عبدالكبير الناشط الحقوقي في حديثه لـ"العرب" أن "هيئة مكافحة الفساد هي هيئة دستورية تتمتع بالاستقلالية التامة عن القرار السياسي إضافة إلى كونها من أكثر الهيئات الدستورية حساسية وخطورة نظرا لاطلاعها الواسع على أسرار ومعطيات شخصية لعدد كبير من التونسيين".

والأكثر من ذلك أنها تملك معطيات خاصة عن المبلغين عن الفساد والتي تصل إلى حد وضعهم في موضع التشفي أو الانتقام، كما أنها تضع يدها على معلومات وملفات حساسة خاصة برجال أعمال وسياسيين وكبار المسؤولين، وهو حسب اعتقاد عبدالكبير أهم سبب جعل وزير الداخلية المكلف يتحرك لحمايتها وحراستها وتأمينها.

ولفت الى أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد كانت ولا تزال دائما محل تجاذب وصراع بين العديد من الأطراف واعتبارا لكون رئيس البلاد يريد مكافحة الفساد.

واستنتج أنه من الطبيعي أن يتحرك ويبسط عليها يده لأنها مصدر ومرجع لكل الأطراف المتداخلة سواء كانت قضائية أو أمنية من أجل متابعة وملاحقة الملفات والصفقات ومن يقف وراءها. وكان سعيد الذي فاز في انتخابات 2019 متعهدا بمكافحة الفساد، قد قال في وقت سابق هذا الشهر إنه سيلاحق كل من أجرم في حق الشعب التونسي أو سرق أمواله.

وأوقفت الشرطة الأسبوع الماضي مسؤولين في قطاع الفوسفات بشبهة الفساد في نقل واستخراج هذه المادة الحيوية.

الجزائر تترقب استلام «الرؤوس الكبيرة»

القضاء الإسباني يوافق على ترحيل دركي جزائري طلب اللجوء السياسي

صابر بليدي

الجزائر - وافقت محكمة إسبانية في إقليم برشلونة على تسليم الدركي الجزائري الفار إلى إسبانيا لسلطات بلاده تنفيذا لمذكرة التوقيف الدولية الصادرة عن القضاء الجزائري خلال الأشهر الأخيرة، ويتعلق الأمر بضابط الصف (رقيب أول) محمد عبدالله الذي طلب اللجوء السياسي في مدريد العام 2018.

وتداولت تقارير محلية أن الضابط المطلوب من طرف القضاء الجزائري موقوف منذ أكثر من أسبوع من طرف أمن إقليم برشلونة رفقة نحو 40 مهاجرا سريا أغلبهم من الجزائريين الذين توجهوا إلى الأراضي الإسبانية في رحلات سرية على قوارب الهجرة غير النظامية.

ويعد محمد عبدالله (33 عاما) واحدا من المجموعة التي أصدرت السلطات الجزائرية مذكرات توقيف دولية في حقهم خلال الأشهر الماضية، وتم توجيه تهم توصف بـ"الثقيلة" تتعلق بالانتماء إلى تنظيمات إرهابية وتهديد سلامة الأمن القومي وإفشاء أسرار عسكرية.

وفيما تناقلت مصادر متعددة شروع الأمن الإسباني والمصالح الصحية في إجراء فحوصات الإصابة بوباء كورونا على أكثر من 30 من الموقوفين تحسبا لترحيلهم من برشلونة إلى الأراضي الجزائرية، لم يتم الكشف إن كان قرار المحكمة نهائيا أم قابلا للاستئناف.

وذكرت تلك المصادر أن أفراد المجموعة الموقوفين دخلوا في إضراب عن الطعام، وهددوا بالإضرار بأجسادهم إن تم الإصرار على ترحيلهم إلى بلادهم، بينما يصر معارضون في المهجر على أن الضابط المذكور طالب لجوء سياسي، وحملوا السلطات الإسبانية مسؤولية ما قد يتعرض له محمد عبدالله، وانتقدوا تملصها من التزاماتها بحقوق الإنسان العالمية.

واشتغل عبدالله كمصور في صفوف الدرك الوطني (جهاز أمني يقع تحت وصاية وزارة الدفاع وله صلاحية الضبطية القضائية ويضطلع بالمهام الأمنية خارج المدن)، إلى أن فر إلى إسبانيا سنة 2018، واستقر هناك رفقة زوجته وابنيه أين تقدم بطلب لجوء سياسي، وصار واحدا من الناشطين المعارضين للسلطة، والمشتغلين على تأييد ودعم الحراك الشعبي الداخلي، وعرض ملفات تصنف ضمن أسرار المؤسسة العسكرية.

وتسعى الجزائر لاستعادة مجموعة من مواطنيها المتواجدين في بعض العواصم الغربية كمدريد وباريس ولندن على خلفية "تشكيلهم خطرا على الأمن القومي والانتماء إلى تنظيمات إرهابية والمساس بالسلامة والوحدة الوطنية، فضلا عن إفشاء أسرار مؤسسات رسمية".

وما عدا المدير العام السابق لشركة سوناطراك النفطية المملوكة للقطاع الحكومي عبدالمؤمن ولد قدور الذي استلمته الشهر الجاري من سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن صعوبات تعتري العملية ولم يتم إلى حد الآن سوى جلب أسماء من الصف الثاني من المعارضين السياسيين المهاجرين أو الضالعين في ملفات فساد مالي وسياسي.

ويبقى الرقيب أول عبدالله والمساعد قرميط بونويرة العسكريين الوحيدين اللذين استلمتهما الجزائر إلى حد الآن من إسبانيا وتركيا، وإن اعتبر الثاني أن المنصب الذي كان يشغله أكبر بكثير من رتبته العسكرية، فقد كان السكرتير الشخصي لقائد الجيش السابق الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، وظل يوصف بـ"العلبة السوداء" التي كانت تحمل أسرار المؤسسة العسكرية إلى غاية وفاة القائد المذكور نهاية العام 2019.

> الجزائر تسعى لاستعادة مجموعة من مواطنيها المتواجدين في العواصم الغربية متهمين بالانتماء إلى تنظيمات إرهابية

ولم يستبعد متابعون أن يلحق بهما ضابط الصف الآخر المقيم في الأراضي الإسبانية، ويتعلق الأمر بالعريف أول محمد بن حليمة الذي يكون قد أسرّ لمقربيه أنه "يخشى على نفسه من نفس مصير محمد عبدالله، لأنه ملزم بالتقدم إلى المصالح المختصة خلال الأسابيع القادمة لتجديد وثائقه الإدارية".

وفيما يبدو أن المقيمين في باريس ولندن وعلى رأسهم الناشط أمير بوخرص والإعلامي هشام عبود في فرنسا، والديبلوماسي السابق محمد العربي زيتوت في بريطانيا أكثر اطمئنانا على أنفسهم رغم مذكرات التوقيف الصادرة في حقهم بسبب تعقيدات العملية والإجراءات المتبعة، فإن إسبانيا تكون قد تحولت إلى خطر على هؤلاء، وأن التقارب المسجل بين قيادتي البلدين في ملفات عديدة سهل عملية تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة في الجزائر.

ترانيم مسيحية بمترو القاهرة تسبب حرجا سياسيا لعلاقة الحكومة بالكنيسة

أحمد حافظ

القاهرة - أحدثت فرقة موسيقية كنسية حالة من الاستقطاب السياسي والديني في مصر على خلفية قيامها بترديد مقطوعات من الترانيم المسيحية داخل إحدى عربات مترو الأنفاق بالقاهرة مؤخرا، ما وصفه متشددون بأنه محاولة لنشر التبشير وسط صمت حكومي استدعى خروج طقوس من داخل الكنيسة لتصل إلى الشارع.

وانتفض عدد كبير من المتطرفين على منصات التواصل الاجتماعي ضد ترديد ترانيم مسيحية في الأماكن العامة بدعوى أنه لا يصح لأفراد تابعين لأي كنيسة أن يرددوا المقطوعات والعبارات الدينية بهذه الطريقة التي تمثل تحديا لدولة مسلمة إلى درجة بلغت حد التحذير من تبعات محاولة استفزاز مشاعر المسلمين.

وأعاد الشد والجذب حول الترنيمة الكنسية داخل المترو إلى الواجهة علاقة الحكومة بالكنيسة، ما تسبب في وضعهما في حرج بالغ، فالحكومة تحارب التشدد الديني بكل صوره وأشكاله، ولم تعلّق سلبا أو إيجابا على استثمار مجموعة من الشباب المسيحيين لوسيلة نقل عامة للترويج لأفكارهم التي لا تتناسب مع طبيعة الأغلبية المسلمة.

وأظهر الفيديو أن أعضاء فريق كورال "أغابي" الذي يقدم التسابيح والترانيم في عدد من الكنائس قاموا بترديدها بصوت جماعي، وقت أن كانت عربة المترو فارغة تقريبا من الركاب، لكن ما أزعج البعض أنه تم نشر الفيديو على منصات التواصل الاجتماعي عبر تقنية البث المباشر ما أسهم في تصاعد الاستقطاب السياسي والديني بين مؤيدين ومعارضين.

ورأى داعمون للخطوة، وكثير منهم مسلمون، أن ترديد ترانيم كنسية في أماكن عامة لا يستدعي كل هذا الصخب والعراك الديني باعتبار أن الآذان في المساجد يتردد على مسامع الناس بمختلف عقائدهم عبر مكبرات الصوت ولم يتذمر الأقباط منه، وبالتالي لا مبرر لكتمان صوت كورال غنائي كنسي يدعو إلى التسامح في وسيلة مواصلات عامة.

واستدعت الأزمة أن يخرج أعضاء من الكورال لتبرير الموقف والتأكيد على أنهم يقومون بتنظيم الحفلات الكنسية في أماكن ثقافية وعامة، مثل ساقية الصاوي بالقاهرة، ويشارك مسلمون في الترانيم بالعزف أو التلحين، وما قيل في عربة المترو كان يتحدث عن السيدة مريم العذراء التي اختصها الرب بسورة كاملة في القرآن الكريم.

وأظهر الاستقطاب الحاد على الكورال الكنسي أن الحكومة المصرية بحاجة إلى المزيد من الوقت والجهد للقضاء على التطرف الفكري والديني في البلاد، وأن صوت المتشددين يظل مرتفعا، والخطوات التي تقوم بها المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية يشوبها الكثير من القصور لنشر التسامح والمحبة واحترام الآخر.

ويروج متشددون أن صمت المؤسسات الرسمية في مصر على ما جرى داخل عربة المترو يوحي بأنها تتعامل مع الأقباط بطبيعة خاصة، خشية اتهامها باستهداف الأقلية الدينية، في حين أنه لو كانت فرقة إسلامية فعلت نفس الأمر لتمّ اتهامها بالانتماء إلى تنظيم ديني متطرف وربما جرى تحريك دوريات أمنية للقبض على عناصر الفرقة.

ورأى الباحث والمفكر القبطي كمال زاخر أن توظيف واقعة ترديد الترانيم داخل المترو سياسيا يعكس أن الجماعات الأصولية ما زالت صاحبة الصوت الأعلى والأقوى، واستمرار الاستقطاب الديني يمكن استثماره للقيام بأفعال مناهضة للدولة نفسها.

وأضاف لـ"العرب" أن تداعيات الحدث أثبتت وجود تحديات كبيرة، وعلى الحكومة التخلص من التطرف في المجتمع، مؤكدا رفضه لما حدث من الشباب المسيحي داخل المترو لأن الحياة العامة لا يجب أن يتم تديينها من أي فصيل، قبطي أو إسلامي، وأنه على الحكومة التدخل لرد الاعتبار لمدنية الدولة بكل ما تحمله من معان إيجابية.

كمال زاخر

على الحكومة التدخل لرد الاعتبار لمفهوم مدنية الدولة

وذهب كثيرون إلى أن تلاحم المسلمين والأقباط في كورال غنائي، بغض النظر عن هويته الدينية، دعوة غير مباشرة للتسامح وإظهار فرحة كل شريحة بسعادة الآخر رغم اختلاف عقيدته، وطالما أن الترانيم جاءت في إطار غنائي مبهج ورصين، فلا يمكن تصنيفه على أنه محاولة من شباب الكنيسة لكسر المحرمات والتباهي المعلن بالهوية المسيحية في دولة مسلمة.

وتعكس هذه التفسيرات إلى أي درجة صار التشدد معضلة كبرى تعاني منها مصر، وأن كل مساعيها لإعادة بناء الإنسان ومحاولة ضبط الهوية الثقافية للناس وخلق مجتمع يبدع ويفكر تنقصها الكثير من التحركات الجادة، وأن التركيز على التنمية شغلها عن الأولوية الأهم، وهي القضاء على جذور التطرف.

والسلفيون والإخوان يمثلون أكثر التيارات الممتعضة من تطور علاقة الحكومة بالأقباط، ويعتقد هؤلاء أن الدعم السياسي المقدم لهم بلغ مداه بعد فترة طويلة من التقوقع داخل الكنائس لأداء الشعائر الدينية خشية الاستهداف من جانب المتشددين الذين أحرقوا في فترات سابقة بيوتا وكنائس مسيحية.

ويعتقد متابعون أن خروج شباب قبطي لترديد ترانيم في أماكن عامة قد يخدم أهداف الحكومة، لأن ذلك يعني نجاحها في توفير الأمان والسلام للأقلية الدينية في المجتمع، بشكل يدفعهم للخروج إلى الفضاء العام بكل أريحية للتباهي بانتمائهم للديانة المسيحية بعيدا عن ترهيبهم من جانب متشددين.

وخلص زاخر إلى أن "استمرار مظاهر التدين في الفضاء العام للمسلمين أو المسيحيين يمثل جرس إنذار للحكومة وسط ما يحدث في أفغانستان من قبل طالبان، وشغف المتشددين الإسلاميين بالتجربة هناك".

كورال «أغابي» في المترو